

تحليل إخباري

أخذ البركة

فداء عيتاني

سيكون الوضع هناك محيراً ومربكاً وشبه مأساوي. لم يكن أحد من الساسة اللبنانيين على علم بأن موافقتهم على إعلان الدولة الفلسطينية من دون شروط ستعني أول خطوة باتجاه التوطين، وإنهاء ملف الفلسطينيين اللاجئين عبر إعطائهم جوازات سفر صادرة عن دولة فلسطين التي لن تتمكن في أي حال من الأحوال من السماح لمواطنيها في الخارج بالعودة إليها.

وطبعاً لم ينتبهوا إلى أن تحول الفلسطينيين في لبنان جالية سيرفع يد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين عن المخيمات، والتقديمات ستكون من واجب جهات أخرى. وما دمننا نعرف «البئر وغطاه» في الدولة الفلسطينية، فحتماً سيكون على الحكومة اللبنانية التكفل بسد فراغ الأورنوا.

سيرتاح الساسة من اتخاذ الموقف المرآئي الذي يقفونه اليوم حين يتحدثون عن «مواصلة الدعم للنضال الفلسطيني»، ولكن سيكون عليهم مواجهة حاجات 400 ألف فلسطيني بحاجة إلى الطبابة والتعليم والبنى التحتية، أضف إلى أنهم سيمثلون عبئاً حقيقياً على كل الدوائر في البلاد، بمجرد تحوّلهم من لاجئين إلى رعايا أجانب، وسيتحول الموقف المرآئي إلى شكوى دائمة ومناشدة للدول المانحة لتقديم يد العون إلى الحكومة اللبنانية. إلا أن هذه الدول ستري أن المسألة تعود إلى الدولتين اللبنانية والفلسطينية فقط لا غير.

ومن ناحية اللاجئ الفلسطيني، فإنه سيقدّم خدمة إلى الدولة اللبنانية في حال غادر أراضيها، ولو إلى سوريا، إذا هدأت الأمور هناك قريباً، إذ لن يتمكن من العودة إلى منزله في المخيم، فخروجه من الأراضي اللبنانية بوثيقة سفر غير لبنانية، أو غير صادرة عن السلطات اللبنانية، سيتطلب تأشيرة دخول للعودة، بصفته من رعايا دولة أجنبية.

يمكن أبا مازن أن يأخذ البركة خلال إفتاره مع رئيس البلاد المفضل لسفناً على الفلسطينيين في لبنان، وخاصة أولئك الذين كانوا في مخيم نهر البارد. وغداً سيأخذ البركة من غيره أيضاً. ولكن مسألة إعلان الدولة من جانب واحد قد تتطلب من الجانب اللبناني وضع شروط مسبقة وتعديلات في الخطة المرسومة.

هذا إذا أقرت الأمم المتحدة بحق الفلسطينيين في قيام دولة، إلا أنه ربما كان من الأفضل اللجوء إلى الأمم المتحدة لإلزامها بتنفيذ قراراتها القديمة في المسألة الفلسطينية بدل وضع المزيد من المطالب الجديدة أمامها.

ها قد حلت دمشق من حيث لا تدري هذه المرة حيرة الطاقم السياسي اللبناني. فهي قد أعلنت اعترافها بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 بعاصمتها القدس الشرقية، ما سهّل على السياسيين اللبنانيين اتخاذ موقفهم خلال زيارة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أمس. فبعد كلام دمشق لا كلام ولا جدال. ولكن موقف دمشق، سواء أكان ناتجاً من صفقة كما يقول البعض، أم تنازلاً من طرف واحد كما يقول آخرون، أم إعلان حسن نيات، فهو يبقى في لبنان منقوصاً، وزيارة عباس ستأتي لاستكمالها.

لن يكون على عباس إقناع الجانب اللبناني بضرورة مشاركته، من مقعده في إدارة جلسات مجلس الأمن عبر مندوبه نواف سلام، في الموافقة على خيار إعلان الدولة، فالجانب اللبناني مقتنع سلفاً، ومتحمّس للدولة الفلسطينية بصفتها تريخه من عبء الموضوع الفلسطيني. وحده الله يعلم من أوحى إلى السياسيين اللبنانيين بأن خطوة إعلان الدولة، التي لا تحظى بموافقة أميركية ولا تساهل إسرائيلي، ستريح لبنان من «عبء الوجود الفلسطيني»، أو بالأحرى تريخ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من ضيافة اللثام.

فإعلان الدولة أمامه أهوال جسام، وعلى الأرجح ألا يمر في أيلول هذا ولا في غيره من أيام أيلول الحزينة في الذكرة الفلسطينية، وسيكون على اللاجئين مواجهة خيبة أخرى، وربما هذه المرة من حسن حظهم أن يفشل اقتراح إعلان الدولة.

فعدا عن أن هذه الدولة المزمنة لا تتحلّى بأي من مواصفات الدول ذات السيادة، ووحدة الأراضي، ومقومات الدفاع والأمن والاقتصاد، وعدا عن أنها خاضعة لمزاجية عدة دول من فتح معابر وإقفال ممرات جوية وبحرية، والسماح بعبور مواطنين من الدولة وإليها، ودفع حصص الدول الراعية في الموازنة الوطنية، عدا عن كل ذلك، فإن اللاجئ الفلسطيني سيفقد أي حق في الرعاية من دولته ومن الدول المقيم فيها.

سيسرّ الدبلوماسيون في الممثلة الفلسطينية في بيروت بترفيهم من موقع الممثلة إلى موقع السفارة، وقد يقام احتفال في حال الوصول إلى إعلان الدولة الفلسطينية بتحويل الموظفين إلى طاقم من السفراء والقناصل. ولكن الاحتفال لن يعم أرجاء المخيمات التي تضم أناساً ينتظرون لحظة محاصرتهم مجدداً «للاستفادة من تجربة نهر البارد». بل على العكس،

أقدم أحمد على مغامرة لم تنته فصولها بعد. في محاولة منه لاستقطاب الشارع، أعطى من خلال إمكاناته كل متطلبات عائلة معروفة ذات نفوذ في البلد القديمة، لتشكل له «قوة ضاربة» حين تدعو الحاجة. فمثلاً تم تزييم المقاهي على الشاطئ البحري وعلى ضفاف نهر الاولي لمتنفيذ من هذه العائلة، دون استدراج عروض عبر البلدية المغيب رئيسها بداعي السفر، وذلك مقابل أن ترفع صورة لأحمد كتب عليها بخط عريض «المعلم». لجهله بلغة الشارع التي لا يتقنها، خرجت الأمور عن سيطرته، وظهرت المشكلات وبدأت بالتنامي. بدأ الكلام يكثر عن تغطية سياسية لفاسدين لا يكتفون وراء القضبان إلا لساعات. وكثرت الشكاوى من ممارسات غريبة عن سكان «البلد القديمة». مشاكل فردية وجماعية يومية، سلاح، مخدرات... تحول الأمر بسرعة إلى كابوس. لم يعجب الأم الهروب باتجاه بيروت ريثما تهدأ الأمور.

اكتشاف بيروت

ما بين الانتماء إلى صيدا والانجهار ببيروت، شرك غالباً ما يقع فيه معظم السياسيين الصيداويين. أحمد الحريري كان واحداً منهم. فجأة اكتشف الشاب المدينة. أغواه الضجيج وحشد الناس، فصار أحمد يفضل الغداء في «الإتوال» على مقهى أبو العبد الصباغ.

يقول مقربون منه: «صحيح أنه يقضي أغلب وقته حالياً في بيروت، لكن قلبه في صيدا، ولا يزال يتابع كل التفاصيل بدقة». أمر لا يتوافق معه عارفون، يؤكدون أن الكثير من الملفات الحيوية والمطالب الملحة لصيداويين كثر مجمدة منذ أشهر لانشغال «المعلم» في بيروت، ولأن العين بصيرة واليد قصيرة من جهة أخرى. اليوم من أراد من الصيداويين رؤية أحمد فعليه أن ينزل إلى بيروت.



بين المؤيدين في صيدا. سعى هو إلى تغيير هذه المعادلة نزولاً عند نصائح الكوادر المحيطة به. أراد أن يلعب دور «الشعبي». فالفتى الذي ترعرع ضمن أسوار «الفيلا» في مجدليون، وخرم من اللعب في الشارع، أراد أن يتغلب على نفسه، وأن يختبر هذا العالم الذي يجهل. بحث عن مفاتيح لتحقيق ذلك. أرشده كثيرون إلى شخصيات زرعت في رأسه فكرة أن يكون له محيط بصورة مختلفة. يعني لا بأس من جمع «الزعران»، وفق نظرية أنه بواسطة هؤلاء سيواجه من يصفهم مريدوه بـ«زعران» التنظيم الشعبي الناصري.

علم وخبر

الحريري يفاوض «الاتصالات السعودية»

عقد الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري سلسلة اجتماعات في المملكة السعودية حيث هو موجود حالياً، بهدف تسوية الوضع المالي لشركاته. ويجري الحريري مفاوضات مع عدد من الشركات، بينها شركة الاتصالات السعودية (STC) لشراء أسهم في شركة الاتصالات التابعة لشركة أوجيه (أوجيه تيليكوم). وكانت الشركة السعودية المذكورة قد اشترت عام 2008 حصة من أسهم أوجيه تيليكوم وصلت إلى 35 في المئة، مقابل 2,6 مليار دولار دفعتها نقداً للشركة المملوكة لآل الحريري. وبحسب مصادر معنية، فإن الحريري يريد بيع حصة في أوجيه تيليكوم تمكّنه من حل الجزء الأكبر من مشكلاته المالية، مع العلم بأن القيمة الحقيقية لأسهم الشركة ارتفعت خلال السنوات الماضية، بسبب توسع شبكات الاتصالات التي تديرها، خصوصاً في السوق التركية.

أمين الجميل راضٍ عن نديم

فتح حزب الكتائب باب تقديم الترشيحات إلى الانتخابات التكميلية للمكتب السياسي (يُنْتخب ستة أعضاء إضافيين من قبل أعضاء المكتب المنتخبين في المؤتمر العام). وسيبقى الباب مفتوحاً حتى 24 الشهر الجاري. ويتوقع بعض المسؤولين في الكتائب أن يترشح عدد لا بأس به من الحزبيين لهذه الانتخابات، خصوصاً أنه ليس هناك شرط بأن يكون قد مضى على انتساب المرشح للحزب ثماني سنوات (كما هي الحال في انتخابات المؤتمر العام). وعن كلام النائب نديم الجميل أمام كوادر كتائبين في الأشرقية، لجهة التأكيد أنه باق في الكتائب وسيعمل لتحقيق مزيد من الديمقراطية في الحزب، رأى مقرّبون من الرئيس أمين الجميل أن هذا الكلام إيجابي ومن المفيد أن ينغمس نديم أكثر في العمل الحزبي.

ما قل ودل

تبين أن «المواد المؤيدة» للقرار الاتهامي الذي صدقه قاضي الإجراءات التمهيدية دانيال فرانسيس نهاية الشهر الماضي تتضمن 5135 صفحة موزعة على 351 وثيقة، وثمانين دقيقة



من التسجيلات الصوتية، إضافة إلى إفادات الشهود. ومن المنتظر أن يحيل المدعي العام دانيال بلمار (الصورة) هذه المواد مع القرار إلى مكتب الدفاع في المحكمة، بـ«لغة يفهمها المتهمون»، مع ما يتطلبه ذلك من ترجمة للمواد إلى اللغة العربية خلال المرحلة التي تسبق مباشرة المحاكمات.

بكبديّة، مشيرين إلى أن «التسجيلات تؤكد أن المفرج عنهم كانوا ينوون تهريب السلاح إلى سوريا». مخالفة جديدة تضاف إلى سجل المخالفات التي حصلت في هذا الملف، إذ ذكر مسؤول أمني رفيع لـ«الأخبار» أن مكتب مكافحة المخدرات المركزي أبلغ النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان كلود كرم أن لا شيء ثبت على الموقوف، لكن كرم رفض إخلاء سبيله يوم الاثنين لأسباب غير معروفة. وبحسب المصادر، فإن «تسييس الملف حال دون إخلاء كرم سبيل الموقوف».

في المقلب الآخر، نفى مسؤول أمني مطلع على الملف ما يسوق بشأن كبديّة في توقيف مخبر استخبارات الجيش، مؤكداً أنه لا يزال موقوفاً لأن المديرية لم تتبع الأطر القانونية المعتمدة في التعامل مع المخبرين، لجهة اعتماد كتاب حماية المصدر الذي توقعه النيابة العامة التمييزية. الكلام عن خطوات قانونية رده مسؤول أمني رأى أنه حتى لو وُجد الكتاب المذكور، فإن عرقلات من هذا النوع كانت ستحصل، مستشهداً بقضية مماثلة استدعي فيها المصدر وأوقف رغم وجود تصريح خطي موقع من الرئيس ميرزا. وعلمت «الأخبار» أن ما حال دون توقيع الكتاب من النائب العام التمييزي هو التوقيت القياسي الذي جرت فيه العملية.

ثبت مكتب مكافحة المخدرات هت براءة الموقوف، لكن كرم لم يأمر بإطلاق سراحه

النائب العام الاستئنافي القاضي كلود كرم باعتبار أن الجرم حصل ضمن نطاق جبل لبنان.

أطلق سراح المتهمين نهار الأربعاء ليتولى مكتب مكافحة المخدرات المركزي في بيروت توقيف مخبر استخبارات الجيش صباح الأحد، لكن سبق ذلك خلاف شديد وسط القوى الأمنية لجهة الرفض بأن يسلم الموقوف إلى مكتب مكافحة المخدرات في الشمال. فقد رأى هؤلاء أن ما يجري يؤكد التعاطي بكبديّة مع المصدر استناداً إلى خلفيات سياسية. «فهل يُعقل أن يخلى سبيل متهمين بشراء سلاح بقصد تهريبه إلى سوريا بعد ضبطهم متلبسين، فيما يُسجن من أسهم في توقيفهم؟». وفي هذا السياق، علمت «الأخبار» من مصادر عائلة الموقوف أن عصام لديه تسجيلات معه هدد بنشرها إذا جرى التعاطي معه